بيان صحفي: لاهاي، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

الدورة الحادية عشرة لجمعية الدول الأطراف

ICC-ASP-20121119-P852

سبق افتتاحَ الدورة الحادية عشرة لجمعية الدول الأطراف حفلٌ لتخليد الذكرى السنوية العاشرة لدخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ، أقيم في قاعة الفارس بحضور صاحبة الجلالة الملكة بياتريس، عاهلة هولندا. واستمع الحاضرون إلى كلمات ألقاها كل من معالي السيد فرانس تيمرمانس، وزير الشؤون الخارجية الهولندي، وفخامة السيدة تينا إنتلمان، رئيسة الجمعية، وسعادة القاضي السيد سانغ-هيون سونغ، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، والسيد كون كيلاي، وهو من الأطفال الجنود السابقين.

وأثناء دورة الجمعية، التي انطلقت أشغالها يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تم الاستماع إلى كلمات ألقاها كل من فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، وهي أول دولة صادقت على نظام روما الأساسي، والسيدة باتريشيا أوبراين، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالشؤون القانونية، وكبار مسؤولي المحكمة.

ت الرئيسة إنتلمان عن امتنانها إلى منظمي الحدث التذكاري والجهات التي رعته، وذكّرت بالنجاحات المحققة والتحديات التي واجهتها المحكمة خلال السنة الماضية. وأشارت الرئيسة كذلك إلى أنه من الضروري وجود فهم مشترك بأن الدول الأطراف متمسكة بالتزامها بالاستثمار سياسيا وماليا في مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، مع اعتبار الخضوع إلى المساءلة نجاحا يتحقق في الأجل الطويل.

أشار الرئيس سال إلى أن على المجتمع الدولي أن يبعث رسالة واضحة من خلال المحكمة للإعراب عن عزمه على القيام بواجبه نحو الذاكرة، والعقاب، وجبر أضرار الضحايا عندما تتقاعس الدولة أو تعجز عن اتخاذ الإجراءات، وإصراره على طي صفحة الإفلات من العقاب بكفالة أن الجميع يتحمل مسؤوليات جرائمه، وذلك وفقا لقواعد المحاكمة العادلة.

وإذ تحدثَت باسم الأمين العام للأمم المتحدة، أثنت وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية، السيدة اتريشيا أوبراين، على نجاحات المحكمة، غير أنها لاحظت أيضا التحديات التي تواجهها وشددت على أهمية

بذل الحكومات كل ما يلزم من أجل تمكين المحكمة من القيام بعملها. وذكّرت السيدة أوبراين كذلك بأن منظمة الأمم المتحدة تواصل دعمها لأعمال المحكمة، وأشارت إلى أنها على استعداد للاستجابة السريعة والإيجابية، كلما وحيثما استطاعت، إلى طلبات التعاون التي تتقدم بها المحكمة.

وانتخبت الجمعية السيد دجيمس ستيوات (كندا) نائبا للمدعي لعام للمحكمة لولاية مدتها تسع سنوات. وعلاوة على ذلك، انتخبت الجمعية الأعضاء الخمسة في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا ية مدتها ثلاث سنوات، وهم الآتية اسماؤهم: السيد سايمان بولا- بولا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والسيد موتو نوغوشي (اليابان)، والسيدة إيليزابيث ريهن (فنلندا)، والسيد دنيس توسكانو أموريس (إكوادور)، والسيدة فايرا فيك فرايبرغا (لاتفيا). كما عيّنت الجمعية الأعضاء التسعة في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة، وهم: السيد ليوناردو نمر كالديرا برانت (البرازيل)، والسيد هيروشي فوكودا (اليابان)، والسيد فيليب كيرش (كندا)، والسيذ دانييل ديفيد نتاندا نسيريكو (أوغندا)، والسيد إرنست بيتريتش (سلوفينيا)، والسيدة مونيكا بينتو (الأرجنتين)، والسيد أرباد براندلر (هنغاريا)، والسيد برونو سيما (ألمانيا)، والسيد رايموند كلاوديوس سوك (غامبيا).

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، شرعت الجمعية في المناقشة العامة، فاستمعت إلى بيانات من ٤٩ دولة طرفا، وثلاث دول لها مركز مراقب، وثلاث منظمات دولية. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت الجمعية مناقشة عامة حول موضوع التعاون، واستمعت إلى كلمة رئيسية ألقاها رئيس المحكمة الجنائية الدولية يوغوسلافيا السابقة، السيد سيرج براميرتز، إضافة إلى بيانات أدلى بها متحدثون آخرون ودول أطراف.

للحصول على مزيد من المعلومات عن الدورة الحادية عشرة لجمعية الدول الأطراف، المرجو الاتصال بالسيد بييرلويجي بريلانتي على الرقم ٢٦٦٤ ٤٠٣ ٦٤ ٣١ + أو على البريد الإلكتروني pierluigi.brillante@gmail.com.